ان يكون الجواب مطابقا للرد عند فان المجيب لما نزلة الطبيب لاسيما المعالجه على ما
لحكيه المريض بل على ما تقتضيه المرض واما سئوال المجادله فينبغي ان نزاعي فيه
المطابقه من غير زياده ونقصان قوله وغيره كقطعهم وغيبة نسائهم وايامهم
حيضهن ومدة حملهن قوله واحسوا سان المصاف قال المحقق الرضي في شرح

المفتاح على انه قد اورد في الجواب بيان المتفوق حيث قال من حيز اي هو الذي
يكون فيه خبر ومنفعة واشار الى مثله في الشرح قوله بمعنى فصعق بنا على ما وقع في
نسخ المتن ولوم يقع في الصوره وصعق لكن نضم السرسل كما هنا فمفرع وفي موضع اخر
وقع في الصوره وصعق وقد يقال مراده مجرد التمثيل بما على انه من القران ولهم ولذا
لم يعل نحو قوله تعالى قوله مكلمي بمعنى اللام فيه عند البصره لمجرد التاكيد وعند الكوفيه
محضه للحال فالاتيان بها عنا على مذهب البصره كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم
فانه ظاهر في مذهبهم لقوله حقيقة فيما يحقق فيه وقوع الوصف وذكر هو الحا
والماضي عند المحققين وكان معنى قولهم حقيقة انه يتبادر حال الاطلاق كما حقيقة لا
كذلك في اصل الوضع فلا يرد انتقاض بعرفي الاسم والفعل طردا وعكسا قوله مجازا
كلامه يعطي ان كونه مستقبلا مجازا يستلزم ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر ويلزم
ان يكون كل مجاز خلاف المقتضى الظاهر فتامل فيه قوله وهو ان تجعل احد اجزاء
الكلام الماخوذه كانه اذا ادا ان الاخرى حكم احد الاجزاء على الاخر سواء كانا في محليهما او
لا وجب ان يكون تقديم المفعول على الفاعل مثلا من القلب وان لا يكون نحو ويريكم
موقعه منكرا الوجد لما من القلب وليس كذلك قوله كان عرضت الحوض على الناقة لان
المعروض عليه خير ان يكون اذ ان اكل لميل به الى المعروض او يرغب عنه والاعتبار
اللطيف في هذا القلب هو انه لما كان المناسب ان يولى بالمعروض عند المعروض
عليه وهنا الامر بالعكس قلبوا الكلام لرعاية هذا الاعتبار قوله عبر الملاحه التي
او ردها نفس القلب لجواز ان حكم بوجود الملاحه بعد القلب بنا على ما زعمه السكاكي
ووافقه ما في الشرح من قوله غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف
ويحتمل ان فيه ملاحة لما فيه من الايقاظ لكونه عن المترتب كما في الالتفات لكن
تلك الملاحه يعتبر بها ما لم يتفهم اليها عارها وبورده قوله يعيبه لانه عند وارض
الاثر من غير تكلفه يعتبر بها قوله كما طيبت في الصحاح يطيبت ملى بدل طبت وعلى هذه
الروايه ليس من القلب لان القصد بطيبة الساعا الاشكر في قابل ان نفوز الشكر
ان هذه المبالغه بارده لان قصد ان نفس المعصم من لطافتها التكسر فانه بالكسر يكون
مستقبحا لان المعتبر رفع الخشونات فالبيت محمول على بعض من معنى التطيبين

معنى المطمئن من معنى الصاق والمعنى كما التصق السياعا بالقدن على طريق المطمئن فلا
قلب اصلا قوله ومن يكا مستي من شرطيه وجوابها محذوف اي تهتد او نحوه قوله
فالمسند الى فيان محذوف والجواب ان يكون المحذوف هو المسند اليه اسم ان لان اللام
لا تدخل في خبر المبتدا اي انا ندرا اتيانا ويل عند الحاجه ونحاجه هنا قوله بسبب الوقع
كون مقام التوجع والتحسر صيغا بعض الحصار حتى ان بعضهم قالوا في المندوب
ان المطلوب فيه التطويل مع انه مقام التحسر فتامل قوله لامتناع العطف هنا عند
البصريين كما هو معروف وقد يقال كيف يصح وقوع غير احد اغيهما مع انه مفرد فاجراه
ايضا مانع فلم لم يعرض له لانا نقول فعل صالح للتعدد قوله على محل اسم ان هذه عبارة
بعض النحاة وعليل كلام الرضي الاتي رجحها وعبارته بعضهم على محل ان واسمها وبسط
الكلام في شرح الرضي فليرجع اليه قوله فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان هذا اقوى
من النافي لما فيه من لزوم تقديم بعض اجزاء المعطوف على بعض اجزاء والمعطوف عليه
فقط واما على هذا فانما يلزم اذا قدر المسند الى ضمير مقدما على المسند الى ضمير
المتكلم فينبغي ان تقدر متاخرا حذرا عن ذلك وهو على هذا من عطف مفرد على مفرد
حملة على معنى حملة اخرى وتنقيح على تحقيقه ان شاء الله تعالى وينبغي ان يكون خبره معطوفا على
محل خبر ان لا على لفظه والا لزم توارد العاملين على معمول واحد لان كونه خبرا
للمبتدا يقتضي ان يكون عامله عامل خبر المبتدا وكونه معطوفا على خبر ان يقتضي ان عامله
في جهة الاعراب فيكون مرفوعا بان قوله لما ذكر اي من الوجوه الثلثة الا ان يناسب صنع
المقام هنا ليس المحافظة الوزن فقط قوله فالمحذوف هنا خبر انا واهذا هو الظاهر
وتكرير المقدر الموصوف اي قوم راض كما ذكر السيد في شرح المفتاح في قوله وقليل ما هم
لكنه ان كان بمخالفة الظاهر من عرض ورد وعيب ما قيل ان قوله راض خبر لقوله نحن
على انه للواحد المعظم نفسه وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل عن قائم بل يجب في الخبر المطابقه
فتدبر انا نحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر

والمجروران ويثبت نحن غامزه لنا ومن مزم والام ان كان والسر في تحمل على الحذف
والاصل علامزوه نحذف الواو واجتزا بالضمه كقوله اذا ما شاء ضر وانفع اي ضرا وانفعا
قوله فحذوف مجرور إن حمل من عطف الجمله على مثلها بان يقدر في المسند
من الجمله الثانيه كما في الحالة المسند الاول غايته وان قصد فيه عطف مفرد على مفرد وعطف
منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند اليه والفعل فتدبر ذكر

Copyright King Saud University